Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/78/INF.8/Rev.1

10 April 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والسبعون

روما، 9–10 أبريل/نيسان 2003

البيان الختامي الذي ألقاه
الرئيس لينارت بوغه
أمام الدورة الثامنة والسبعين للمجلس التنفيذي

السادة المدراء الموقرون،

أود أن أجمل ما دار من مناقشات وأبرز ما أتخذ من قرارات في هذه الدورة.

استعرض المجلس التنفيذي القرار الخاص بالتجديد السادس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2003/78/R.2) ووضع المساهمات فيه (الوثيقة EB 2003/78/R.3) وقد لاحظ المدراء التنفيذيون أنه وبتاريخ 31 مارس/آذار 2003، بلغت التعهدات الإجمالية بما في ذلك المساهمات التكميلية ما يعادل 491 مليون دولار أمريكي أو 88% من المبلغ المستهدف وقدره 560 مليون دولار أمريكي. وإجابة عن تساؤل مطروح، تم إبلاغ المدراء التنفيذيين بأن عددا من البلدان لم تعلن بعد عن تعهداتها في التجديد السادس. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مستوى تعهدات هذه البلدان في التجديدات السابقة، فإننا نتوقع الوصول إلى مستوىً يعادل حوالي 520 مليون دولار أمريكي، مما يخلف فجوة صغيرة بحدود 7% فقط، وهي أمر طبيعي في مفاوضات التجديدات الأخرى.

وبهذا الصدد، تم التذكير بأن المدة المتاحة للدول الأعضاء هي ستة أشهر تنتهي بتاريخ 18 أغسطس/آب 2003، يتوجب عليها خلالها إما الإعلان عن تعهداتها أو زيادة هذه التعهدات في التجديد بحيث يتم أخذها بعين الاعتبار عند احتساب الأصوات للتجديد السادس. كما تم تشجيع الدول الأعضاء على تسديد دفعة أولية من مساهماتها

Document #:329919
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الاضافية.

قبيل نفاذ مفعول التجديد الذي سيتم ما أن تقوم الدول الأعضاء بإيداع وثائق مساهمة بما يعادل 50% من إجمالي المساهمات في التجديد.

كذلك فقد استعرض المجلس أيضا وضع مساهمات التجديد الخامس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2003/78/R.4 وضميمتها) ولاحظ أن قيمة وثائق المساهمات المودعة، بما في ذلك المدفوعات النقدية والسندات الأذنية مقابل التعهدات غير المستندة إلى وثائق مساهمات، قد بلغت 79% من إجمالي التعهدات. وقد رحب المجلس بتسديد الولايات المتحدة لكامل مساهمتها في التجديد الخامس. وكما حث الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد مساهماتها للقيام بذلك في غضون هذا العام. وقد تم التأكيد على الحاجة لتسديد المساهمات لأنه، وفي حال تأخر التسديد، فستبرز الحاجة لتقليص برنامج الإقراض المخطط له لعام 2003.

وبعدها استعرض المجلس التقريرين الخاصين بحافظة استثمارات الصندوق لعام 2002 (الوثيقة EB 2003/78/R.5 وضميمتها) وللشهرين الأولين من العام 2003 (الوثيقة EB 2003/78/R.6). ولاحظ المدراء أن الدخل الإجمالي من الاستثمارات في عام 2002 قد بلغ 26 مليون دولار أمريكي، مما يمثل معدل عائد صاف قدره 1.26% – مقارنة مع إجمالي خسائر الاستثمارات الذي بلغ 4.3 مليون دولار أمريكي في عام 2001، كما لاحظوا أيضا أن الشهرين الأولين من العام 2003 قد أظهرا أيضا معدل عائد صاف موجب، الأمر الذي نجم عنه دخلا إجماليا من الاستثمارات قدره 14 مليون دولار أمريكي.

وبالتماشي مع سياسة الاستثمارات الجديدة، فقد لاحظ المدراء أيضا حقيقة أنه وبحلول نهاية العام تم تقليص حوافظ الأسهم إلى اثنتين بما يمثل 9.5% من حافظة الاستثمارات. كما لاحظوا بأن استعراضا سيجرى في عام 2003 لسياسة الاستثمارات، الأمر الذي له علاقة بسلامة الاستثمارات، وإدارة الأصول، ورفع التقارير إلى المجلس التنفيذي.

كما نظر المجلس في الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (الوثيقة EB 2003/78/R.7 وضميمتها) ووافق على استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بقيمة تصل إلى 77.3 مليون دولار أمريكي، وقد لاحظ المجلس أنه وبالأخذ بعين الاعتبار صافي التدفقات العائدة المتوقعة بحلول 1 أبريل/نيسان، فإن إجمالي استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بعد هذه الدورة سيكون بحدود 284 مليون دولار أمريكي، وقد رحب المدراء بما سمعوه من أن الاستخدام الإضافي لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً في عام 2003 بتوقع أن يكون بحدود 90 مليون دولار أمريكي، أي أقل بكثير عما كان عليه العام الماضي. وهذا يعني استمراراً في التوجه نحو تقليص استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً مقارنة مع العام 2001 حيث كان بحدود 154 مليون دولار أمريكي والعام 2002 حيث كان بحدود 124 مليون دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بالمتأخرات، فقد استعرض المجلس التقرير المرحلي عن وضع مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها (الوثيقة EB 2003/78/R.9 وضميمتها). ولوحظ أنه وبنهاية عام 2002، كانت هنالك زيادة إجمالية بقيمة 10.7 مليون دولار أمريكي بالنسبة لمستوى نهاية العام الماضي والذي تقلص منذ ذلك الحين بحدود 6.5 مليون دولار أمريكي. وقد تم لفت انتباه المدراء التنفيذيين إلى وجود مجموعة أساسية من البلدان (معظمها في أفريقيا مع بلد واحد في أمريكا اللاتينية) يصل مجموع متأخراتها إلى 77.7% من المبلغ الإجمالي المستحق، وقد أعرب المدراء التنفيذيون عن تقديرهم للجهود التي يبذلها الصندوق لاحتواء هذه المسألة. وبهذا الصدد فقد صادق المجلس على خطة تسوية

متأخرات جمهورية الكونغو الديمقراطية (الوثيقة EB 2003/78/R.8). وإنني أنتهز هذه الفرصة لأشكر حكومة بلجيكا على المنحة التي وفرتها لتقليص المتأخرات الحالية والتي ستستخدم لتمويل خطة تسوية المتأخرات هذه.

واستعرض المجلس التنفيذي القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2002 (الوثيقة EB 2003/78/R.10) وتوصية لجنة مراجعة الحسابات بشأنها، وقرر رفع هذه القوائم إلى مجلس المحافظين للمصادقة عليها في دورته السابعة والعشرين. وقد طلب المدير التنفيذي لسويسرا تفصيلاً أكثر لجميع الفئات والاتفاقات التي ترد في عرض برنامج العمل والميزانية الإدارية وذلك لتيسير استعراضها.

بعدئذ صادق المجلس على سحب نسبة 39% المتبقية من مساهمات التجديد الخامس في مايو/أيار 2003 لتلبية الصرف على القروض والمنح لعام 2003. وفوض بصلاحية استخدام الأصول السائلة لتمويل احتياجات الصرف لعام 2003، وإلا فإنها ستغطى بالسحب من المساهمات (الوثيقة EB 2003/78/R.11).

وقد صادق المجلس على تقرير لجنة مراجعة الحسابات (الوثيقة EB 2003/78/R.12) وعلى توصيتها. كما وافق على أجر المراجع الخارجي وعلى الخطوط التوجيهية لمراجعة المشروعات (الوثيقة EB 2003/78/R.15)، مع التعديلات التي اقترحتها اللجنة عليها. وبانتهاء فترة ولاية الأعضاء الحاليين في لجنة مراجعة الحسابات، تم الثناء على عمل هؤلاء الأعضاء وشكرهم بحرارة على العمل القيم الذي قدموه على مدى السنوات الثلاث الماضية. وأخيرا نظر المجلس في مسألة تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (الوثيقة EB 2003/78/R.13) وانتخب الأعضاء التسعة التاليين: استراليا، وفرنسا، واليابان، وهولندا من القائمة ألف، والجزائر وفنزويلا من القائمة باء. وضمن القائمة جيم، تم اختيار مصر ممثلة للقائمة الفرعية جيم 1، والباكستان لعام 2003 وجمهورية كوريا للعامين 2004 و2005 عن القائمة الفرعية جيم 2، والأرجنتين لعام 2003 وغواتيمالا لعامي 2004 و2005 عن القائمة الفرعية جيم 3.

وقد أثنى المجلس على وثيقة سياسة المشروعات الريفية في الصندوق (الوثيقة EB 2003/78/R.14) واعتبرها وثيقة ممتازة، وهنأ إدارة الصندوق على هذه المبادرة. وقد صادق المجلس على الاستراتيجية ذات "الدعائم الأربعة" التي حددت الوثيقة خطوطها العريضة، وأكد على أهمية توفير الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة وبخاصة للنساء. كذلك فقد تم التأكيد على أهمية الوصول إلى الأسواق والبنى الأساسية الريفية، وبخاصة في المناطق النائية، لأنهما يشكلان الإطار المؤسسي الممكن وباعتبارهما العنصر المشترك في جميع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة. كما تم إدراك أن هذه الوثيقة هي بمثابة خارطة طريق، وانه لابد من بذل المزيد من الجهد لتنفيذ هذه السياسة في إطار الاستراتيجيات الإقليمية التي يطورها الصندوق.

كما أثنى المدراء على كل من فحوى وجودة التقرير المرحلي عن حافظة المشروعات (الوثيقة EB 2003/78/R.16) وتوقعوا أن يتخذ الصندوق الخطوات الملائمة فيما يخص بمراجعة المشروعات وبناء القدرات القطرية وترتيبات الرصد والتقييم والتي من شأنها أن تخلف أثراً إيجابياً على اداء أي خطة في المستقبل. وفيما يخص قضايا الإشراف ودور المؤسسات المتعاونة، لوحظ أهمية النظر إلى هذه القضايا ضمن منظور أوسع لضمان تحقيق الأثر من خلال دعم التنفيذ الذي يتم توفيره بشكل متزايد من خلال القدرات المحلية والآليات الإقليمية المتأصلة في الدعم الذي يقدمه الصندوق. كما تم لفت انتباه المجلس إلى التقييم الجاري حالياً لترتيبات الإشراف في الصندوق، والتي يتوقع لنتائجها أن تظهر قبل نهاية العام الحالي. وقد أعرب المدراء التنفيذيون عن اهتمامهم الخاص بنتائج دراسات

الحالة المجراة على إدارة المشروعات والتي ستنشر في وقت لاحق من هذا العام، وخطة العمل الخاصة بقضايا التمايز بين الجنسين التي شرع بتنفيذها بالفعل. كما أشير إلى أن التقارير المستقبلية الخاصة بحافظة المشروعات سوف توفر معلومات عن الخبرات في مجال تنفيذ هذه الخطة.

وقد نظر المجلس أيضاً في التقرير السنوي عن التقييم (الوثيقة EB 2003/78/R.18) الذي يتضمن استعراضاً لأنشطة التقييم في الصندوق لعام 2002، واستعراضاً مبدئياً للعناصر الرئيسية للتقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها، وتقريراً عن أنشطة لجنة التقييم في عام 2002. وقد عبر المدراء عن تقديرهم لكل من جودة الوثيقة وللعمل الذي تستعرضه. وخلال المناقشات، أثار رئيس لجنة التقييم قضية قيام المدراء التنفيذيين بزيارات ميدانية لمواقع المشروعات، وتم التأكيد بأن إدارة الصندوق لا توافق على هذا الاقتراح فحسب، بل أنها تنظر بالفعل في أفضل السبل لتنفيذه.

واستعرض المجلس سياسة التقييم في الصندوق (الوثيقة EB 2003/78/R.17) التي أعدتها الأمانة بناء على طلب من هيئة المشاورات، وأثنى على إدارة الصندوق للسرعة التي أعدت بها هذه الوثيقة. كما استعرض أيضاً تقرير رئيس لجنة التقييم حول هذه السياسة (الوثيقة EB 2003/78/R.44) مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الإضافية المقترحة (الوثيقة EB 2003/78/C.R.P.1) وصادق المجلس على هذه السياسة بما فيها التعديلات التي تمت مناقشتها. وأخيراً وافق المجلس على الحاجة لمراجعة القواعد الإجرائية واختصاصات لجنة التقييم، وعهد إلى لجنة التقييم بهذه المسؤولية على أساس أن تقوم اللجنة بتقديم اقتراحها بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2003.

ونظر المجلس بعدئذ في ترشيح السيد لوتشيانو لافيتزاري (الوثيقة EB 2003/78/R.17/Add.1) لمنصب مدير مكتب التقييم في الصندوق، وعبر عن امتنانه لإدارة الصندوق لتسريعها للعملية بهدف ضمان فترة انتقالية سلسلة في ظل سياسة التقييم الجديدة. وبالأخذ بعين الاعتبار أداء السيد لافيتزاري كمدير لمكتب التقييم والدراسات، وحقيقة أنه قد خضع لعملية توظيف تنافسية لنيل ذلك المنصب. فقد صادق المجلس بالإجماع على هذا الترشيح. وهكذا سيقوم رئيس الصندوق بتعيين السيد لافيتزاري مديراً لمكتب التقييم لفترة زمنية مدتها 5 سنوات بدءاً من 1 مايو/أيار 2003.

ونظر المجلس أيضاً في تقرير رئيس لجنة التقييم كما هو وارد في (الوثيقة EB 2003/78/R.45) الخاص بالتقييم الخارجي المستقل للصندوق (الوثيقة EB 2003/78/R.43). وقد صادق المجلس على الترتيبات التنظيمية وهيكلية الإدارة إضافة إلى الشروط الأخرى الواردة في التقرير. كما وافق أيضاً على تفويض مدير مكتب التقييم بإعداد اختصاصات مفصلة للتقييم الخارجي المستقل للصندوق وعرضها على اللجنة التوجيهية لاستعراضها والمصادقة عليها بحلول نهاية مايو/أيار 2003.

ونظر المجلس التنفيذي في مسألة تعيين أعضاء لجنة التقييم (الوثيقة EB 2003/78/R.19)، وقام بتعيين الأعضاء التسعة التالية وهم: بلجيكا وكندا وألمانيا وسويسرا من القائمة ألف، وإندونيسيا ونيجيريا من القائمة باء، وضمن القائمة جيم فقد تم تعيين الأعضاء التاليين: الكاميرون من القائمة الفرعية جيم 1، والهند من القائمة الفرعية جيم 2، والبرازيل للعامين 2003 و2004 والمغرب للعام 2005 من القائمة الفرعية جيم 3. وقد أعرب المجلس عن تقديره

العميق للأعضاء الحاليين في اللجنة على الالتزام والجهد الذي أظهروه في عملهم، وعلى المساعدة التي قدموها للمجلس فيما يتعلق بقضايا التقييم التي غطتها هذه الدورة.

وتماشياً مع السياسة الجديدة التي صادق عليها المجلس في دورته الأخيرة، فقد نظر المجلس في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (الوثيقة EB 2003/78/R.20) وغينيا بيساو (الوثيقة EB 2003/78/R.21) ورومانيا (الوثيقة EB 2003/78/R.22) وسري لانكا (الوثيقة EB 2003/78/R.23) وفييتنام (الوثيقة EB 2003/78/R.24). كما صادق على خمس برامج ومشروعات ثلاثة منها في أفريقيا وواحد في آسيا والمحيط الهادي وواحد في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفيما يخص المشروع المقترح لبنغلاديش، فقد أشار المدير التنفيذي للدانمارك بأن حكومته ليست في موقع يمكنها من دعم هذا المشروع بتصميمه الحالي. كذلك فقد صادق المجلس أيضاً على تسعة اقتراحات منح.

وقد استعرض المجلس أنشطة المشروعات المقررة للفترة 2003-2004 (الوثيقة EB 2003/78/R.38) ورحب بالعرض الشامل لذخيرة مشروعات الصندوق وصلتها بالإطار الاستراتيجي للصندوق. كما استعرض أيضاً التقرير المرحلي عن برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية (الوثيقة EB 2003/78/R.39).

واستجابة لطلب ورد في الدورة السابقة، فقد استعرض المجلس التوزيع الجغرافي لموظفي الصندوق (الوثيقتان EB 2003/78/R.40 و EB 2003/78/INF.6). وخلال المناقشات أكدت إدارة الصندوق للمدراء الجهود الحثيثة التي تبذل لتعيين المرشحين للوظائف الشاغرة في الصندوق بطريقة تحقق إلى أبعد حد ممكن التوازن العادل بين الأقاليم الجغرافية وبين الجنسين. وبهذا الصدد فقد حث المدراء إدارة الصندوق على الاستمرار في هذه الجهود وتعزيزها.

وقد فوض المجلس التنفيذي صلاحية التفاوض واستكمال اتفاق التعاون مع رابطة الموظفين في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى (الوثيقة EB 2003/78/R.41)، وبعدئذ قام بانتخاب كل من السيد دونسلاف من ألمانيا والبروفسور حربي من السودان لتمثيل مجلس محافظي الصندوق في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الصندوق كعضو وعضو مناوب على التوالي (الوثيقة EB 2003/78/R.42).

ورحب المجلس بالتقرير الشفهي الذي أدلى به نائب رئيس الصندوق حول التقدم المحرز في برنامج التغيير الاستراتيجي والعلامة البارزة التي شهدتها مسيرته مؤخراً، علاوة على التقرير الخاص بسير الأعمال الإصلاحية في أبنية المقر الرئيسي للصندوق.

وفي نهاية المطاف وافق المجلس على نشر الوثائق المعروضة على دورته هذه على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الانترنت.

وقد اعلم المجلس بأن مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج السيد كلمينس فان ديساند سيترك الصندوق في أغسطس/آب من هذا العام بعد أن أمضى ستة أعوام في خدمته بإخلاص. في واقع الأمر، فإن إنجازات السيد فان ديساند خلال هذه السنوات أكثر من أن تعدد هنا. ومع ذلك فإنني أود أن أعبر مرة ثانية عن امتناني شخصياً للجدية

التـــي ميزت عمل السيد فان ديساند وللالتزام العميق الذي أظهره على الدوام بمساعدة الفقراء كي يعيشوا حياة أفضل. وقد ضم المدراء التنفيذيون أصواتهم إلى صوتي في التعبير عن تقديرهم للإسهامات العديدة التي قدمها السيد فان ديساند لـــتعزيز بـــرامج الصندوق وتمنوا له النجاح والتوفيق في المستقبل. وقد شكر السيد فان ديساند زملاءه وأصدقاءه في المجلـــس علـــى تعاونهم – وعلى التحدي – الذي تصدى له أثناء قيامه بتوجيه دائرة إدارة البرنامج. وقد ذكر المدراء التنفـــيذيون بـــأن الصـــندوق قـــد أثبت عن قدرته على القيام بالمزيد، وأنه بالفعل سيقوم بذلك إذا ما استطاعوا إقناع حكوماتهم بالاستفادة إلى أقصى حد ممكن من إمكانيات هذه المؤسسة العظيمة.

وقبل اختتام هذه الدورة، أريد أن ألقي بتحية الوداع على المدير التنفيذي للدانمارك السيد جورجين مارسك – بيدرسين، وأنا واثق من إنني أتحدث بالنيابة عنكم جميعاً في شكري للسيد مارسك – بيدرسين على إسهاماته التي كانت ثاقـــبة وبـــناءة على الدوام في مداولات المجلس. وأنا شخصياً استمتعت للغاية بمدخلاته الخلاقة القوية والمتعاونة التي يظهرها في جميع المسائل المتعلقة بالصندوق. وإننا نتمنى له النجاح والتوفيق فيما سيقوم به في المستقبل.

سيداتي وسادتي

لقد تناولنا جملة واسعة من القضايا على مدى اليومين السابقين وأود أن أعبر عن تقديري العميق للعمل الجاد الذي قمتم به في هذه الدورة. أتمنى لكم جميعاً صيفاً ممتعاً وعودة سالمة إلى بلادكم.